السيدُ/ رئيسَ الهيئةِ الدائمةِ للانتخاباتِ بدولةِ رومانيا

السيداتُ والسادة

الحضورُ الكريم

الســـــلامُ عليكـــــم

في بدايةِ كلمتِنا نودُّ أن نعربَ عن تقديرِنا للدعوةِ التي تلقيناها لزيارةِ بلدِكم الطيبِ والمشاركةِ في هذا المؤتمرِ، وأن نشيدَ بما لاقيناه من حفاوةِ الاستقبالِ وكرمِ الضيافةِ منذ وصولِنا إلى بلدِكم.

ويسعدُنا بمناسبةِ عقدِ هذا المؤتمرِ أن ننقلَ إليكم تحياتِ شعبِ مصرَ وترحيبَه بالشراكةِ القائمةِ بين القاهرةِ وبوخاريست، وسائر الهيئات واللجان الإنتخابية الدائمة في كل الدول الصديقة وأملَه في الارتقاءِ بتلك الشراكةِ ونقلِها إلى مستوياتٍ أكبروأفقٍ أرحب.

وأن نبدي ترحيبَنا - كهيئةٍ وطنيةٍ للانتخاباتِ بجمهوريةِ مصرَ العربيةِ - بالتعاونِ مع الهيئةِ الدائمةِ للانتخاباتِ بدولتِكم لنتبادلَ المعارفَ والخبراتِ من أجلِ ترسيخِ قيمِ الديمقراطيةِ وسيادةِ القانونِ في مجتمعاتِنا ومن أجلِ بلوغِ إدارةٍ أكثرَفعاليةٍ ونزاهةٍ ومهنيةٍ للانتخاباتِ والاستفتاءاتِ في بلديْنا تحقيقًا لآمالِ شعوبنا في التقدمِ والرخاءِ.

السيداتُ والسادةُ

إن الديمقراطيةَ من صنعِ الإنسانِ، فشأنُها شأنَ كلِّ نتاجِ فكرِ الإنسانِ، عَصيٌّ على الثباتِ، يتطورُ كلما تقدمَ الزمنُ ببني الإنسانِ، واتسعت معارفُهم وثقافاتُهم، وتراكمت خبراتُهم؛ ولذا تطورَ مفهومُ الديمقراطيةِ مع تطورِ مفهومِ الشعبِ الذي يحكمْ.

ورغمَ تطورِ مفهومِ الديمقراطيةِ إلا أن جوهرَها بقي كما هو، حكمُ الشعبِ لنفسِه بنفسِه.

ولكن من المهمِ أن نبدأَ، وأن نسيرَدومًا إلى الأمامِ، وألَّا نعودَ أبدًا إلى الخلفِ.

ولقد وضعَ الشعبُ المصريُ خارطةَ طريقٍ نحو المستقبلِ وعملَ على تنفيذِ بنودِها

وكانت أولى تلك البنودِ أن وَضَعَ دستورَ عام ٢٠١٤م الذي رسَّخَ لقيمِ الديمقراطيةِ والمساواةِ وسيادةِ القانونِ، وعقب ذلك أَجْرَى انتخاباتٍ رئاسيةً تعدديةً تنافسيةً عام ٢٠١٤م لاختيار من يحكمُه لفترةٍ رئاسيةٍ مدتُها أربعُ سنواتٍ، وأتبعَها بانتخاباتٍ نيابيةٍ جرت عام ٢٠١٥م لاختيارِ أعضاءِ مجلسِ النوابِ.

وبذلك أتمَّ الشعبُ المصريُ تنفيذَ خارطةِ طريقِه نحو المستقبلِ

السيداتُ والسادةُ

على مدارِ سنواتٍ مضتْ كانت الاستحقاقاتُ الانتخابيةُ والاستفتاءاتُ تتمُّ تحت إشرافٍ قضائيٍ كاملٍ، إلا أن إدارتَها كانت تُعهد للجانٍ عليا تُشكلُ من قضاةٍ قبلَ كلِّ انتخابٍ أو استفتاءٍ بأشهرٍ معدوداتٍ، ليؤدي أعضاءُ اللجانِ مهامَّهم في الإدارةِ والإشرافِ ويعودوا إلى سابقِ أعمالِهم، مما جعلَ إدارةَ الانتخاباتِ والاستفتاءاتِ في مصرَ ليس لديها المهنيةُ والخبراتُ التراكميةُ،- بفعلِ ضيقِ الوقتِ- عن الإشرافِ على كلِّ العملياتِ المرتبطةِ بالانتخاباتِ لاسيما قيدُ الناخبين بجداولِ الانتخابِ والدعمُ اللوجستي لعملياتِ الاقتراعِ والفرزِ.

ومن ثمَّ كان من أهمِّ إنجازاتِ الشعبِ المصريِ مؤخرًا، أن نصَّ في الدستورِ الجديدِ على التزامِ المشرعِ بإنشاءِ الهيئةِ الوطنيةِ للانتخاباتِ، وصدرَ القانونُ رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ بإنشائِها وذلك في الأول من أغسطس ٢٠١٧.

وها أنا أتحدثُ إليكم اليومَ كأولِ رئيسٍ للهيئةِ الوطنيةِ للانتخاباتِ في مصرَ، أولُ هيئةٍ مستقلةٍ في تاريخِ مصرَ يُعهدَ إليها - وحدُها دون غيرِها على وجهٍ دائمٍ - بإدارةِ الاستفتاءاتِ والانتخاباتِ الرئاسيةِ، والنيابيةِ، والمحليةِ وتنظيمِ جميع العملياتِ المرتبطةِ بها، والإشرافِ عليها، ولقد مثَّلَ إنشاءُ الهيئةِ تتويجًا لمسيرةِ الإصلاحِ الديمقراطيِ التي بدأَها الشعبُ المصريِ ويأبى إلا أن يُتمَّها، ومحققًا لآمالٍ مشروعةٍ نادى بها الشعبُ المصريُ في ثورتيْن، وأفرغَها في نصوصِ دستورٍ توافقَ عليه.

وجاءَ إنشاءُ الهيئةِ الوطنيةِ وفقَ أعلى المعاييرِ الدوليةِ في إدارةِ العملياتِ الانتخابيةِ، حيث أقرَّ الدستورُ للهيئةِ بالشخصيةِ الاعتباريةِ المستقلةِ عن الدولةِ لتتولى مباشرةَ اختصاصِها في إطارٍ أخلاقٍ حاكمٍ لها قوامُه الالتزامُ بمبادئ: الاستقلالُ، الحيادُ، النزاهةُ، الشفافيةُ، الكفاءةُ، المهنيةُ، وأخيرًا؛ الاستدامةُ.

فضلا عن أن عملَ الهيئةِ يخضعُ لمبدأِ المشروعيةِ: ذلك أن الدستورَ والقانونَ قد أقرَّا بسيادةِ القانونِ ولم يحصِّنا عملَ الهيئةِ من الطعنِ عليه - كما كان الحالُ في السابقِ -؛ بأن أقرَّا لكلِّ ذي شأنٍ بالحقِ في التظلمِ، والطعنِ على قراراتِ الهيئةِ، خلالِ ثمانٍ وأربعين ساعةٍ من تاريخِ إعلانِها، وعقدا الاختصاصَ للمحكمةِ الإداريةِ العليا بالفصلِ في الطعونِ على قراراتِ الهيئةِ المتعلقةِ بالاستفتاءات والانتخاباتِ الرئاسية والنيابية ونتائجِها، وتختص محكمة القضاء الإدارى بالفصل في الطعون على قرارات الهيئة المتعلقة بالانتخابات المحلية ونتائجها ويكون الطعنُ والفصلُ وفق القواعدِ والإجراءاتِ المنصوصِ عليها في قانونِ مجلسِ الدولةِ.

هذا فضلًا عن حقِّ الهيئةِ في إبداءِ الرأيِ في مشروعاتِ القوانين ذات الصلةِ بالاستفتاءاتِ والانتخاباتِ الرئاسيةِ، والنيابيةِ، والمحليةِ، وحقِّها في وضعِ اقتراحٍ لتعديلِ تقسيمِ الدوائرِ الانتخابيةِ بالتنسيقِ مع الجهاتِ المعنيةِ، بما يراعي التمثيلَ العادلِ للسكانِ والمحافظاتِ، والتمثيلَ المتكافئِ للناخبين.ووضع قواعد إجراءات تصويت المصريين بالخارج والتيسير علي ذوي الإحتياجات الخاصة .

وقد كفل الدستور والقانون للمرأة تمثيلاً مناسبا في المجالس النيابية منذ عام ٢٠١٤ إذ لاقت المرأة المصرية وللمرة الأولي في تاريخها إهتماما كبيراً إذ خصص لها عدد مقاعد بكل وحدة محلية ،وخصص لها في مجلس النواب في

كل قائمة عددها ١٥ عضواً سبعة أعضاء علي الأقل ،وكل قائمة عدد أعضائها ٤٥ عضوا منهم ٢١ سيدة عضوا بخلاف ترشحها علي المقاعد الفردية .

وترتب علي ذلك تميزاً للمرأة لم يكن موجوداً من قبل إذا أصبح برلمان ٢٠١٥ هو أكبر البرلمانات في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية من حيث عدد النائبات فيه إذ بلغ عددها ٩٠ سيدة نائبة في البرلمان من خلال المقاعد الفردية والقوائم .

وفي مجال تمكين المرأة في مصروتوليها المناصب القيادية فمنذ عام ٢٠١٤ وحتي الأن شغلت المرأة منصب عدد ٦ حقائب وزارية وأخري محافظة لأحدي المحافظات ،كما شغلت المرأة في مصر منصب مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي وأخري نائبة لمحافظ البنك المركزي فضلاً عن شغل المرأة لمنصب القضاء في مصر ومنهن منتدات للعمل طول الوقت بالهيئة الوطنية للإنتخابات فضلاً عن إشرافهن علي الإنتخابات في اللجان الفرعية والعامة بالإضافة إلي تقلدهن وظائف ضابطات بجهاز الشرطة المصرية وأخريات بوزارة الدفاع.

السيداتُ والسادةُ

لقد أدرنا – نحنُ الهيئةَ الوطنيةَ للانتخاباتِ - وأشرَفنا على الانتخاباتِ الرئاسيةِ التي أُجريت بمصرَ- في الموعدِ الدوريِ المحددِ لها - خلالَ شهرِ مارسِ من عامِنا هذا، وهي رابعُ انتخاباتٍ تعدديةٍ تُجرى في البلادِ، وأولُ انتخاباتٍ رئاسيةٍ تُجرى تحتَ إشرافٍ من الهيئةِ الوطنيةِ للانتخاباتِ.

ولقد أدرنا الانتخاباتِ الرئاسيةَ بضميرِ القاضيِ ونزاهتِه في الحكمِ وتجرُّدِه في معاملةِ الخصومِ وفقَ أعلى معاييرِ النزاهةِ والشفافيةِ الدوليةِ، فخرجت الانتخاباتُ الرئاسيةُ بالشكلِ اللائقِ بحجمِ بلادِنا - مصرَ- وآمالِ وطموحاتِ شعبِنا، وعِظَمِ حضارتِنا الضاربةِ بجذورها في عمقِ التاريخِ، واتساعِ أفقِ المستقبلِ الممتدِّ أمامَنا، ومكانةِ بلادِنا بين دولِ العالمِ المتحضرِ.

ولقد أدَّينا عملَنا في إطارٍ قانونيٍ ومهنيٍ وأخلاقيٍ حاكمٍ لنا، وأُجريت الانتخاباتُ تحتَ إشرافٍ قضائيٍ كاملٍ، بمعنى أن كان هناك قاضٍ لكلِّ صندوقٍ، في إطارٍ من المتابعةِ من جانبِ وكلاءِ المرشحيْن، ووسائلِ الإعلامِ، ومنظماتِ المجتمعِ المدنيِ المصريةِ والأجنبيةِ، وغيرِها، وفقَ الضوابطِ التي وضعتها الهيئةُ.

وقامت الهيئةُ الوطنيةُ للانتخاباتِ بتنقيحِ جداولِ الناخبين وفقًا لقاعدةِ بياناتِ الرقمِ القوميِ وحذفِ الممنوعين من ممارسةِ حقوقِهم السياسيةِ منها وتسهيلِ إجراءاتِ انتخابِ الوافدين في غيرِ المحافظاتِ التي تتبعُها محالُ إقامتِهم، وذلك بتمكينِهم من الإدلاءِ بأصواتِهم في إحدى اللجانِ القريبةِ من مكانِ تواجدِهم خلالَ أيامِ الاقتراعِ بعدَ إبداءِ رغباتِهم المسبقةِ بذلك للهيئةِ.

وقمنا بعقدِ دوراتٍ وندواتٍ تثقيفيةٍ وبثِّ العديدِ من الموادِ الإعلانيةِ في وسائلِ الإعلامِ المسموعةِ والمرئيةِ وعبرَ الانترنتِ لتوعيةِ الناخبين بحقوقِهم السياسيةِ وبأهميةِ مشاركتِهم في الانتخاباتِ الرئاسيةِ وحثِّهم على المشاركةِ فيها،

وعقدنا دوراتٍ تدريبيةً للقضاةِ المشرفين على الانتخاباتِ الرئاسيةِ لتدريبِهم على كيفيةِ الاضطلاعِ بمهامِّهم في الإشرافِ على عملياتِ الاقتراعِ والفرزِ وأصدرنا كتيباتٍ تفصيليةٍ لهم بتلك الإجراءاتِ، وعقدنا ندوةً للصحفيين لتوعيتِهم بضوابطِ التغطيةِ الإعلاميةِ للانتخاباتِ الرئاسيةِ، وندواتٍ أخرى لحثِّ المرأةِ المصريةِ على المشاركةِ في الانتخاباتِ الرئاسيةِ.

وكنا على تواصلٍ دائمٍ مع كافةِ الجهاتِ المعنيةِ بالدولةِ لمعاونةِ الهيئةِ في أدائِها لعملِها، وحقًا لمسنا من كلِّ الجهاتِ في الدولةِ تعاونًا تامًا ورغبةً أكيدةً في أن تخرجَ الانتخاباتُ الرئاسيةُ في أبهى صورةٍ لها.

ووضعنا جدولًا زمنيًا مفصلًا بكافةِ إجراءاتِ الانتخاباتِ الرئاسيةِ.

ومنذ أن فتحت لجانُ الاقتراعِ في الانتخاباتِ الرئاسيةِ أبوابَها خارجَ مصرَ في يومِ السادسَ عشرَ من شهرِ مارس عام ٢٠١٨م إلا وتوافدَ المصريون على مقارِّ القنصلياتِ والبعثاتِ المصريةِ وغيرِها من المقارِ التي حددتها الهيئةُ الوطنيةُ للانتخاباتِ وأدلوا بأصواتِهم في مائة وتسعٍ وثلاثين لجنةً فرعيةً (١٣٩) منتشرةً في مائة وأربعٍ وعشرين دولةً (١٢٤) حولَ العالمِ واستمرَّتوافدُهم طوالَ أيامِ الاقتراعِ الثلاثةِ .

وعقب إغلاقِ لجانِ الاقتراعِ بالخارجِ، قمنا بحذفِ من أدلى بصوتِه خارجَ مصرَ من كشوفِ الناخبين في الداخل، وأعلنَّا عن فتحِ لجانِ الاقتراعِ داخلَ مصرَ في السادسِ والعشرين من شهرِ مارس عام ٢٠١٨م، ومن حينِها توافدَ المصريون على لجانِ الاقتراعِ الفرعيةِ البالغِ عددُها ثلاثة عشر ألف وستمائة وسبع وثمانين لجنة (١٣٦٨٧) منتشرةٍ في محافظاتِ مصرَ طوالَ أيامِ الاقتراعِ الثلاثةِ .

وقد شاركَ في هذه الانتخاباتِ عددُ 24,254,152 مليون ناخبًا داخلَ مصرَ وخارجَها من إجمالي من لهم حقُّ الانتخابِ والبالغُ عددُهم 59,087.138 مليون ناخبًا، بنسبةِ مشاركةٍ قدرُها 41,05%، وتلك النسبةُ تعدُّ مرتفعةً في الدولِ التي تأخذُ بنظامِ القيدِ التلقائي في جداولِ الناخبين، حيث يقيدُ تلقائيًا بقاعدةِ بياناتِ الناخبين كلُّ من بلغَ الثامنةَ عشرةَ من العمرِ، ولم يكن محرومًا من ممارسةِ حقوقِه السياسيةِ، خلافًا لنسبةِ المشاركةِ في الدولِ التي تأخذُ بنظامِ الطلبِ المسبقِ كشرطٍ للقيدِ، إذ تُقاس نسبةُ المشاركةِ بعددِ من أدلوا بأصواتِهم مقارنةً بعددِ من تقدموا بطلباتٍ لقيدِهم في قاعدةِ بياناتِ الناخبين.

السيداتُ والسادة

لقد نالت الهيئةُ الوطنيةُ للانتخاباتِ خلالَ فترةِ عملِها - رغم قصرِها - ثقةَ شعبِ مصرَ، وذلك راجعٌ إلى طبيعةِ التكوينِ القضائيِ للهيئةِ وما يتمتعُ به القضاةُ من ثقةٍ من جانبِ شعبِ مصرَ وما لهم من مكانةٍ ومحبةٍ في قلوبِ المصريين، فضلًا عن النهجِ الذي اتبعته الهيئةُ المتمثلُ في التواصلِ المباشرِ مع المواطنين من خلالِ خطاباتٍ وبياناتٍ إعلاميةٍ والتفاعلِ معهم على وسائلِ التواصلِ الاجتماعي، وانتهاجِها لمبدأيْ الشفافيةِ والحيادِ.

ولقد تابعت مجرياتِ الانتخاباتِ الرئاسيةِ عددُ أربعٍ وخمسين (54) منظمةً مصريةً وتسعِ (9) منظماتٍ أجنبيةً ودوليةً من منظماتِ المجتمعِ المدني والمنظماتِ الحكوميةِ الأجنبيةِ وبعثاتِ المنظماتِ الدوليةِ وقد كانت مجرياتُ الانتخاباتِ الرئاسيةِ محلَّ إشادةٍ من جانبِ تلك المنظماتِ.

السيداتُ والسادةُ

رغم ما قطعناه من خطواتٍ في مسيرِنا نحو الديمقراطيةِ، لا زالت أمامَنا خطواتٌ، ورغم ما واجهنا من تحدياتٍ، لا زالت هناك المزيدُ من التحدياتِ، ولكننا على يقينٍ بأننا ماضون في مسيرِنا، لن نتوقفَ، ولن نعودَ أبدًا إلى الخلفِ، ودافعُنا في ذلك إيمانٌ عميقٌ من شعبِنا بالديمقراطيةِ واتخاذِه إيّاها طريقًا ومنهاجًا.

وختامًا؛ نكررُ شكرنا وتقديرنا لدعوتِكم الكريمةِ، ونمدُّ أيادينا لهيئتِكم بالتعاونِ المثمرِ والبناءِ، وندعوكم لزيارةِ مصرَ والاطلاعِ على تجربتِنا الديمقراطيةِ عن قربٍ، لتبادلِ الخبراتِ وتوثيقِ الصلاتِ.

والسلام عليكـم ،،،

تحريرًا في 2018/5/3م

رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات

القاضي/ (لاشين إبراهيم)

نائب رئيس محكمة النقض